

هندسة التكوين وضمان جودة التعليم في الجزائر

الأستاذ الدكتور محمد مجاود

جامعة سيدي بلعباس - مخبر الجزائر: تاريخ ومجتمع _الجزائر

medjaoud2000@yahoo.fr

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الإرسال
2018/11/15	2018/11/14	2018/10/11

الملخص:

أصبح يحتل موضوع هندسة التكوين و ضمان الجودة في التعليم مكانة بارزة في سياسة الدولة التعليمية خاصة وأن النجاح في تطبيقها مفهوما وممارسة يشكل اللبنة الأساسية لتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة و الوصول نحو الاعتمادية العالمية. لقد أدركت السلطات الجزائرية ضرورة الاهتمام بهندسة التكوين وتطبيق نظام ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية، و الدليل على ذلك، أصبح هذا الموضوع يأخذ مكانة بارزة في أدبيات قطاع التعليم العالي ويتجلى ذلك من خلال وضع التشريعات وإنشاء الهيئات والآليات المناسبة لتطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي (المنشورات والقرارات والتقارير الوزارية والوثائق). تسعى هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة الجدلية بين هندسة التكوين البيداغوجي وضمان الجودة في الجامعة و التأثير المتبادل بين متطلبات هندسة التكوين ومخرجات التكوين (إنتاج الكفاءات و قابليتها للتشغيل).

الكلمات المفتاحية: ضمان الجودة ؛ هندسة التكوين؛ التعليم العالي.

Abstract:

The theme of the engineering of training and quality assurance in education has become a prominent feature in the State's educational policy. The success of its implementation as a concept and practice constitutes the basic building block applying the total quality management (TQM) approach and for a global and universal achievement.

The Algerian authorities have realized the need to care of the engineering of training and the implementation of quality assurance system at the university institutions. Therefore, this has become a prominent issue in the literature of the higher education sector. This has been reflected in the development of legislation and the establishment of appropriate mechanisms to implement the quality assurance in tertiary education (Publications, resolutions, ministerial reports and documents). This study highlights the dialectical relationship between the engineering of pedagogical formation and quality assurance at the university and the mutual influence between the training requirements and its outputs (production of competencies and their employability).

Key words:

Higher education; training; quality assurance.

يعد موضوع هندسة التكوين وضمان جودة التعليم في الجزائر من مواضيع الساعة الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمنظومتنا التربوية والتعليمية والبحثية، ويعتبر من الإشكالات المطروحة على قطاع التعليم العالي بالدرجة الأولى ولاسيما منذ تطبيق الإصلاحات الخاصة بنظام ل م د.

إن سر التفوق ومفتاح النجاح لكل المجتمعات يكمن في اكتساب العلم والمعرفة والتسلح بثقافة الإبداع وتطوير الأداء الجماعي لتعزيز القدرة التنافسية من حيث التكاليف ونوعية الإنتاج والتسويق يضمن لها البقاء والاستدامة في زمان العولمة. لهذا أصبح التميز والتفوق هو مبتغى نشاط كل الجامعات، إن السعي نحو الحصول على الجودة يكتسب طابعا ملحا في وقتنا

الحالي، وهذا بغية رفع قدرات ومهارات التعلم وتحديث المناهج العلمية والتعليمية و طرقها.

أصبحت المعرفة وإنتاج الكفاءات وتحسين قدرات الموارد البشرية في زماننا مطلبا أساسيا في العملية التنموية ومصدرا لخلق الثروة ومحركا فاعلا لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فقد أضحت تطور المجتمعات المعاصرة وتنميتها يتأثر أكثر فأكثر بدرجة امتلاكها لمصادر المعرفة وقدرتها على إنتاجها بعدما تأكد عدم جدوى امتلاك الموارد المادية الأخرى لوحدها. إن اكتساب الثروات الطبيعية ضلت غير كافية لوحدها للنهوض بالمجتمع. ويعدّ قطاع التربية والتعليم والتكوين بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة من أهم ركائز بناء مجتمع المعرفة، حيث أصبحنا نتكلم أكثر عن اقتصاد المعرفة والذكاء الاقتصادي باعتبارهما "أفضل السبل للحصول على قاطرة نمو فعال"⁽¹⁾. فمن يمتلك المعرفة يمتلك القوة ومن يمتلك القوة يمتلك المعرفة، فهي التي تمنح القوة للاقتصاد. ونشير هنا بأن 90% من الاختراعات العلمية في العالم هي من نصيب العالم المتطور و50% من هذه النسبة هو من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، وهذا دلالة قاطعة على تفوقها الاقتصادي والعسكري العالمي. ومن أجل ذلك تعمل الدول المتقدمة على إيجاد توازن بين البحوث الأساسية والتطبيقية وتوليد المعارف الجديدة باستمرار، ولا جدال في أن التربية⁽²⁾ بمفهومها الواسع تحتل موقعا محوريا في البناء الحضاري للمجتمعات، ولهذا تولي الدول اهتماما بالغاً لمنظومة التربية والتعليم والبحث العلمي لتجعلها من أولوياتها الكبرى باعتبارها قاطرة نهضتها وعظمتها، وتسهم مؤسسات التعليم العالي بدور أساسي في تعظيم القدرة المعرفية من خلال إعداد الكفاءات في جميع الميادين والتخصصات العلمية وتأهيلها لتحمل المسؤوليات الآنية والمستقبلية على جميع الأصعدة،

ومن تطوير ممارسة وظائف البحث العلمي نظريا وتطبيقا، إن تحيين المعرفة وتحويلها إلى مشاريع وتطويرها يعد الضمان الوحيد لتنمية المجتمع وترقيته.

ضمان الجودة في قلب نظام ل م د:

وفي بلادنا، عرف قطاع التعليم العالي منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات تماشيا مع التغيرات التي يشهدها العالم وفي شتى مجالات الحياة والتحديات التي تواجهه سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، وذلك لجعل مؤسسات التعليم العالي منارة لإشعاع العلمي ونشر المعرفة مع انفتاحها على محيطها الاجتماعي والاقتصادي ومساهمتها في تنمية البلاد والنهوض بالاقتصاد الوطني. ولعل خير معبر عن ذلك هو شروع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ الموسم الجامعي 2004-2005 بإجراء إصلاحات جوهرية بتطبيق نظام (ل.م.د، ليسانس-ماستر- دكتوراه) والتي تهدف إلى مواكبة آليات التكوين العالي في العالم والتنافس على امتلاك المعرفة، كما جاء هذا الإصلاح لمعالجة الاختلال الذي كان يعاني منه النظام الكلاسيكي سواء على مستوى الحوكمة الإدارية والتسيير العقلاني للمرافق والهياكل البيداغوجية أو على مستوى البرامج الأكاديمية والبحث العلمي والخدمات الطلابية. ولدعم مسار هذا الإصلاح قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتنظيم الندوة الوطنية لتقييم نظام ل م د في يناير 2014 الذي كان تحت عنوان "الحوصلة المرحلية بعد عشر سنوات من تطبيق نظام ل م د"، الذي أكد فيه المشاركون من جديد ضرورة وحتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية. إن هذه النظرة الجديدة حول التكوين والبحث العلمي تؤسس لا محالة لتقليد جامعي ذوي بعد أكثر واقعية وأكثر فعالية.⁽³⁾

إن التكوين هو بمثابة الحياة في المؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها، لأنه يسهم في اكتساب المعارف وتطوير القدرات الإبداعية والمهارات للموارد البشرية وتأهيلها لتحسين مستوى أداء المؤسسة وتعزيز مكانها في المجتمع داخليا وخارجيا. فالمؤسسة بدون سياسة تكوينية فاعلة لا مستقبل لها في ظل التنافس الحاد وفي ظل التحديات المستمرة التي تواجهها. أما التكوين الجامعي فيطلع إلى إعداد ليس فقط المهارات التي يحتاجها المجتمع وإنما يعمل كذلك إلى تحسين القدرات المهنية المكتسبة في الحياة العملية، وكذا نشر المعرفة على أوسع نطاق في كل المجالات، وهذا ما يجعل مهمة الجامعة أكثر صعوبة في التوفيق بين الأمرين. "فالذهاب إلى الجامعة يتيح للفرد اكتساب معارف وأشياء كثيرة ضرورية لممارسة وظيفة معينة، كما تساعد على مواجهة الأوضاع المختلفة وتحسين مستوى نشاطه".⁽⁴⁾

وتؤكد جل الدراسات الحديثة وخاصة تقارير التي أصدرتها المنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO 1998 و 2009 وخاصة تقرير حتى عام 2030 الذي يركز على الاتجاهات طويلة الأمد، أن أهم المؤشرات العالمية للتعليم العالي تتميز بـ:⁽⁵⁾

- 1- نمو أعداد الطلبة المتزايد.
- 2- زيادة في نسبة بطالة المتخرجين وحاملي الشهادات الجامعية، وهذا راجع إلى عدم التوافق بين المخرجات وحاجيات سوق العمل، في الوقت الذي نسجل ظهور مهن ووظائف جديدة باستمرار نتيجة للتطورات المذهلة للوسائل التكنولوجية والاتصال.
- 3 - تنوع الشعب والتخصصات.
- 4 - صعوبة تمويل التعليم العالي نظرا للزيادة النفقات وارتفاع التكاليف، مما يتطلب البحث عن موارد تمويلية أخرى.

- 5- ترشيد النفقات واستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة.
 - 6- البعد العالمي للتعليم العالي .
 - 7- البعد المهني للتعليم العالي.
 - 8- الضرورة المتزايدة لتطبيق ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي.
- على الرغم من أهمية هذه الإشكالات المذكورة أعلاه، فلعله من الأهمية بمكان الإشارة إلى العوامل الخاصة بهندسة التكوين و تحقيق نظام ضمان الجودة التي هي إحدى السبل البارزة لتجسيد التنمية المستدامة على مستوى الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما وأن التوجه العام أصبح يهتم أكثر بجودة السلع والخدمات وفقا لخصائص ومواصفات معمول بها عالميا يطلق عليها مواصفات الإيزو، تتماشى هذه المواصفات حسب رغبات المستهلك ورضاه.

هندسة التكوين ونظام ضمان الجودة أي علاقة؟

يعد تطبيق ضمان نظام الجودة ضرورة إستراتيجية بالنسبة للدولة والتي تخص كل المنظمات مهما كان طبيعة نشاطها الإنتاجي و الخدماتي. يمكن القول أن المؤسسات الجزائرية أصبحت تعيش على هذا الواقع بكل ضغوطه، فبدأت ببناء إستراتيجيتها التي تمكنها من استخدام أساليب الجودة الشاملة من أجل مواكبة كافة التغيرات والتحديات لتحقيق وتجسيد مبادئ التنمية المستدامة.

يعتبر موضوع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي⁽⁶⁾ من أكثر المواضيع التي لقيت اهتماما متزايدا في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. إن موضوع جودة التعليم العالي أصبح يشغل بال السلطات العمومية وبالدرجة الأولى ومسئولي قطاع التعليم

العالي، والأسرة الجامعية، والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة أخرى. لقد احتلت الجزائر المركز التاسع عربيا وتسعة وتسعون عالميا حسب مؤشر جودة التعليم العالي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس لسنة 2017-2018.⁽⁷⁾ هذا ما يؤكد على ضرورة الشروع في تطبيق نظام ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية حسب المعايير المعمول بها عالميا.

لا شك فيه أنه يوجد تقاطعا بين هندسة التكوين⁽⁸⁾ وموضوع ضمان الجودة، حيث نسجل تفاعلا إيجابيا بينهما، وتشكل هندسة التكوين الأرضية الصلبة والبناء المتين الذي يشترطه مشروع إدارة الجودة الشاملة وذلك من خلال بناء مسارات ومشاريع تكوينية تخضع لمقاييس محددة في الإعداد الجيد لها. لم تبقى الجامعة الجزائرية تعيش منعزلة عن محيطها وإنما أضحت مجبرة على إعادة النظر وباستمرار في مساراتها التكوينية استجابة لتطلعات المجتمع والمتطلبات التنموية. وعلى هذا الأساس، تشكل هندسة التكوين الركيزة الأساسية لضمان الجودة لاتصالها بعملية التكوين وتجنب براجمها وتحسين مخرجاتها.

إن الشرط الأساسي لضمان جودة المخرجات يكمن في إعداد برامج تكوينية جيدة وعصرية يتم تحيينها باستمرار وتكون الشهادات ذات مقروئية عالية، مما يؤكد وجود علاقة وثيقة بين جودة تصميم البرامج التكوينية وتنفيذها وضمان جودة النشاط والأداء البيداغوجي للمؤسسة الجامعية. إن إعداد برامج تكوينية هزيلة تؤدي بالضرورة إلى إنتاج كفاءات هزيلة.

إن خطط ضمان الجودة أضحت عاملا أساسيا في نظام التعليم العالي، وإن الحاجة إلى تطبيق نظام ضمان الجودة خاصة في مؤسسات التعليم العالي ليست نابعة فقط من الداخل، وإنما هو مطلب اجتماعي متزايد على تجويد خدماتها التي تعدّ إحدى الركائز الأساسية في إنتاج المعرفة وتطويرها.

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتحقق التنمية المستدامة بدون الاعتماد على إدارة ضمان الجودة باعتبارها من بين المحددات الأساسية التي تؤدي إلى تحقيق التميز والتحسين المستمر للسلع والخدمات تلبية لرغبات الزبائن ومن ثم تأهيل المؤسسات وترقيتها باستمرار.

وفي هذا السياق، أصبح يحتل موضوع هندسة التكوين وضمان الجودة في التعليم مكانة بارزة في سياسة الدولة التعليمية خاصة وأن النجاح في تطبيقها مفهوما وممارسة يشكل اللبنة الأساسية لتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة والوصول نحو الاعتمادية العالمية. لقد أدركت السلطات الجزائرية ضرورة الاهتمام بهندسة التكوين وتطبيق نظام ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية، والدليل على ذلك، أصبح هذا الموضوع يأخذ مكانة بارزة في أدبيات قطاع التعليم العالي ويتجلى ذلك من خلال وضع التشريعات وإنشاء الهيئات والآليات المناسبة لتطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي (المنشورات والقرارات والتقارير الوزارية والوثائق) والتي تحث على إنشاء هيئات على مستوى المؤسسات الجامعية، إنشاء خلايا لضمان الجودة لمراعاة جودة التعليم وتحسين الأداء البيداغوجي والعلمي والمؤسساتي بعدما تم اعتماد في سنة 2010 (CIAQES) اللجنة الوطنية لتطبيق نظام ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتي حددت مجموعة من المعايير يجب توفرها ومن ثم قياسها⁽⁹⁾.

■ تأسيس خلية ضمان الجودة "CAQ" على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي.

■ تكوين مسؤولي خلايا ضمان الجودة "RAQ" على كيفية تحقيق إدارة الجودة الشاملة وفقا لمفاهيم التخطيط الاستراتيجي.

- وضع معايير " Référenciel " لقياس الجودة، واعتمادها كوسائل لقياس الأداء.
 - تعميم عملية التقويم الذاتي "Autoévaluation" وفقا للمعايير المعتمدة.
 - التحضير للتقييم الخارجي ومتبعاته.
- كل الدراسات المتخصصة تؤكد بأن هندسة التكوين وتطبيق نظام ضمان الجودة يعدان من أهم العناصر التي تضمن المؤسسات التعليم العالي التكيف بنجاح مع الفضاء الاجتماعي والاقتصادي. إن التركيز على ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية، بوصفها حجر الأساس للتطور اللاحق للمخرجات الجامعية، بانسجام مع المعايير الدولية المتعلقة بضمان الجودة، يعزز نوعية مخرجاتها حتى تتلاءم أكثر مع متطلبات سوق العمل الداخلية والخارجية.
- لا شك أنه توجد علاقة ارتباط وثيق بين موضوع هندسة التكوين وموضوع تطبيق نظام الجودة في الجامعة، كما توجد علاقة تأثير متبادل بين متطلبات هندسة التكوين ومخرجات التكوين (إنتاج الكفاءات وقابليتها للتشغيل). إن مفهوم الحديث لضمان الجودة يركز أكثر على جودة العناصر أو ما يسمى بالمدخلات المكونة لعملية التعليم بدلا من المنتج النهائي. لا ينظر إلى موضوع هندسة التكوين أساسا إلى عملية إدارة وتسيير عروض التكوين وإنتاج المعرفة وتلقينها إلى الطلبة فقط، وإنما الاهتمام أكثر بنوعية الفاعلين المشرفين على عملية التكوين⁽¹⁰⁾ وبآليات تلقين هذه المعارف والكفاءات، أي التساؤل حول المناهج التعليمية والوسائل البيداغوجية المستخدمة والظروف التي تتم فيها، (الابتكارات البيداغوجية) وهذا ما

ويسهل عملية التقييم والتقويم فيما لإزالة العقبات وتذويبها ومن ثم تحسين نوعية التعليم وتحسينه.

ولنجاح عملية تقييم نشاطات المؤسسات الجامعية بغية تحسين مردودها ونجاعتها، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء خلايا محلية لضمان الجودة تعمل على إنجاز المهام التالية:

- إنشاء الخطة الإستراتيجية العامة والخطط التشغيلية للجامعة بمشاركة كل الفاعلين من أساتذة وطلبة وإطارات الإدارية.
- تحديد وتنفيذ معايير المرجعية الوطنية لضمان الجودة في التعليم العالي.
- نشر ثقافة إدارة الجودة في المؤسسة.
- الإشراف على عملية تقييم الجودة في المؤسسة الجامعية.
- مرافقة وحدات الجودة في كل الأنشطة.
- تكوين المشرفين على الجودة على المستوى الكليات والمعاهد.
- التواصل وإعلام كل الجهات المعنية بالمعلومات والإحصائيات اللازمة ذات الصلة.
- إدارة التقييم الذاتي والمراجعة الداخلية لضمان تطبيق معايير الجودة.
- تطبيق نظام التقييم الداخلي للجودة.
- التحضير للتقييم الخارجي ومتابعته.

هندسة التكوين البيداغوجي وأهميته

أصبح التكوين الجامعي أكثر من أي وقت مضى مرتبط بعالم الشغل وسوق العمل المتغير وبالمناظر الاجتماعي والاقتصادي الذي تعرفه المجتمعات، وعليه فإن المؤسسات الجامعية مجبرة على إعادة النظر في منظومتها التعليمية والبحثية لمواكبة التطور العلمي ومواجهة التحديات المفروضة عليه

خاصة في ميدان الجودة الشاملة ومقروئية الشهادات وتحقيق الامتياز. وفي هذا السياق تحتل هندسة التكوين البيداغوجي مكانة بارزة في عملية إنتاج الكفاءات العالية في جميع التخصصات وتعزيز فرص العمل والتشغيل وتحديث التعليم والتكوين.⁽¹¹⁾

ولقد تم إنشاء اللجان البيداغوجية الوطنية للميادين في سنة 2011 ، ويوجد حاليا 14 ميدانا⁽¹²⁾ التي أوكلت لها مهمة تقييم المشاريع والعروض التكوينية في ليسانس والماستر بعد تشخيص الوضع القائم بغرض التعرف على القصور والاختلالات والنقائص التي حالت دون تقديم تعليم ذي جودة عالية، ولقد تم معالجة أكثر من 1400 عرض تكوين في العلوم الإنسانية والاجتماعية فقط وهذا من خلال:

- 1-إعادة النظر في مدونات الشعب والتخصصات.
- 2- إجراء الخبرة المتعلقة بمواءمة عروض التكوين المؤهلة بمؤسسات التعليم العالي في الماستر لكل الشعب (14الشعبة).
- 3-مراجعة وبناء البرامج التعليمية وفق مدونات الشعب والتخصصات (14 شعبة و 27 تخصص في الليسانس و 74 تخصص في الماستر في الميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية.⁽¹³⁾
- 4-إعادة النظر في محتويات البرامج التعليمية.
- 5- ضبط الأرصدة والمعامل وفق المعايير المحددة.
- 6- ترقية البعد المهني للتكوين الجامعي.
- 7-الإلحاح في عملية التقييم على مراعاة كفاءات الهيئات التدريسية ومرددها.
- 8- مقروئية الشهادات.

9- تشجيع حركية الطلبة والأساتذة.

10- جعل الطالب في قلب عملية التعليم والتعلم.

11- تثمين مكاسب الطلبة أينما حلوا وارتحلوا.

وأدرجت بعض المواد الاستكشافية الضرورية لتدعيم المعارف الأكاديمية في البرامج التعليمية المتعلقة بالجانب التشريعي في مكافحة المخدرات ومحاربة الفساد والتحكم في فنيات الإدارة والترشيد النفقات والحوكمة وثقافة المقاولاتية و التدريب على أساليب الاتصال وقانون التواصل وديناميكية الجماعات كمواضيع إجبارية تدرس لكافة الطلبة في العلوم الإنسانية والاجتماعية والحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية والآداب واللغات والفنون وحتى في علوم الهندسة والعلوم الدقيقة للتفتح أكثر على مقتضيات المجتمع العصري.

إن عملية التقييم التي قامت بها اللجان الوطنية للمسارات التكوينية التي فاقت 8000 عرض تكوين على المستوى الوطني بالنسبة لكل الميادين بينت بأنه تم وضعها بشكل ارتجالي في الكثير من الأحيان وبطريقة فردية بدون مشاركة فرق التكوين والهيئات العلمية، كما أن البعض منها لا تتوفر على أدنى شروط نظام ل م د فيما يخص مراعاة نظام الأرصدة والمعاملات، وتكامل مواد برنامج التكوين وانسجامها، نقص التأطير المتخصص، ضعف مقروئية الشهادات ووضوحها وعدم ملائمة هذه المسارات التكوينية مع التحولات الحاصلة في الجزائر وفي العالم. كل هذه الاختلالات والنقص المذكورة حالت دون تحسين جودة التكوين وعرقلة الاندماج المهني للمتخرجين.

إن البرامج التعليمية الجادة والتنسيق بين المؤسسات الجامعية والمحيط يمكن لهما أن يساهما في نجاعة التكوين الجامعي بغية تحضير الطلبة لاندماج

أكثر في سوق العمل وبالتالي تقليص من ظاهرة البطالة، إن تشغيل خريجي الجامعة تعد مؤشر في جودة التعليم. إن النجاح في الدراسة بالنسبة للطلبة تعني بالدرجة الأولى إمكانية الحصول على قدرات معرفية تمكنهم من التوظيف.

إن تعميق الإصلاحات الجامعية للنظام ل م د يدفع بقوة نحو التفكير في فتح تخصصات جديدة وفق احتياجات السوق وعالم الشغل واهتمام الجامعة بتوظيف مخرجاتها ومتابعاتهم،⁽¹⁴⁾ لكنه في نفس الوقت يجب أن نضمن استمرار أداء رسالتها المتعلقة بترسيخ الهوية الوطنية ومواكبة تطور المعرفة العلمية وتوظيفها في مقاربة الظواهر السياسية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والمرضية التي تعوق الحركة التنموية بمفهومها الواسع. وهنا نشير بأنه أصبح من أولويات الدولة الجزائرية تشجيع عمل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للاستجابة لحاجياتها في تكوين الإطارات و تحسين أداؤها. والمثل الذي أعطته مديرية الأمن الوطني في هذا المجال في إبرام اتفاقيات مع وزارة التعليم العالي من خلال كليات الاقتصاد المعنية و المدرسة العليا للصحافة بالجزائر العاصمة لتكوين مستخدميها وإطاراتها والارتقاء بها للمساهمة في تطوير وتحسين مستوى الأداء في مؤسسات قطاع الأمن الوطني. إن العنصر البشري هو رأس المال يجب العناية والاهتمام به أكثر لمواكبة العصرنة تماشياً مع تطور الأساليب الحديثة في الممارسة المهنية، والتحكم في التكنولوجيا والتكيف مع المتغيرات في عالم متحول وغير مستقر. وبفضل التكوين المستمر تستطيع المديرية العامة للأمن الوطني تحقيق النقلة النوعية للمنظومة الأمنية في البلاد، وهذا على ضوء المتغيرات التنموية المتزايدة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛ ليتمكن من مواكبة التطورات المستدامة في هذا القطاع الحساس لمواجهة الظواهر

الإجرامية الجديدة كالجرائم الإلكترونية والجرائم العابرة للقارات (المتاجرة بالمخدرات والأسلحة وبالبشر، تبييض الأموال، شبكات المهاجرين...) .

تساعد هذه الشراكة على تدعيم علاقات التواصل وتسهيل التعاون وتبادل الخبرات بين الجامعة ومديرية الأمن الوطني ويتضح ذلك بوضوح في إعداد المشترك للبرامج التكوينية السائرة المفعول وخاصة تلك المتعلقة بماستر الاتصال الاستراتيجي والأمن الوطني المنجزة في إطار اتفاقية التعاون المبرمة مع المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام بما يعزز قيم الشراكة بين مؤسسات الدولة و يشجع على التعاون مع المنظمات الاقتصادية الأخرى.

وتدخل هذه الاتفاقية في ما يسمى بـ التكوين المفيد الذي يهدف إلى التكوين حسب الحاجة وحسب الأولويات. كما يعتبر بدون شك عاملا من العوامل الأساسية في تطبيق ضمان الجودة؛ وهذا للدليل قاطع على ناجعة هذه الشراكة ونجاحها على جميع الأصعدة وخاصة ترقية البعد المهني للتعليم العالي والتقريب بين الفضاء الجامعي والمحيط الاجتماعي والاقتصادي له. نتمنى أن يتم التسلط الضوء على أهمية هذه التجربة وسبل دعمها وتطويرها حتى تلقى اهتماما مماثلا من طرف الهيئات الأخرى.

هندسة التكوين البيداغوجي ومراحل بنائه:

فإذا كانت هندسة التكوين هي عملية بناء عروض وبرامج التكوين وإنجازها ومتابعة تطبيقها ومن ثم تقييمها، فهي تتضمن أربع مراحل أو خطوات:

1- مرحلة الاستشراق وتحديد احتياجات التكوين، يتطلب جمع المعطيات والمعلومات وتحليلها.

2- مرحلة بلورة ووضع مخطط للتكوين يتضمن بطاقة تصميمية لبرنامج التكوين (محتويات التكوين - الأغراض - الأهداف - الوسائل والوسائط - التأطير والهياكل البيداغوجية).

3- مرحلة تنفيذ مشروع التكوين ومتابعته. تحديد طرائق تنفيذ المخطط.

4- مرحلة تقييم الدورة التكوينية للمشروع هي من أهم المراحل التي تمكنا من معرفة نقاط القوى لثمينها والوقوف عند مواطن الضعف لتجاوزها بتقديم الإصلاحات الملائمة، أي معرفة المعوقات والصعوبات التي تؤثر سلبا على عملية التكوين من جوانبها المختلفة (من حيث الدعائم والوسائط البيداغوجية ، ومن حيث الهياكل والتأطير والمناهج والمقررات، وكذا من حيث التسيير والمتابعة والتربصات، وهذا كله من أجل تحديد الفروق في التقديرات والأهداف المحققة) بمعنى استخلاص النتائج المحققة من الدورة التكوينية لمعالجة النقائص. ويطلق على هذه الخطوات بهندسة التكوين. ونلاحظ بأن ثقافة التقويم غائبة نسبيا في قطاع التربية والتعليم الجامعي وبعيدة عن تقاليده ، ونشير بأن في سنة 2017 قامت المؤسسات الجامعية بإجراء تقييم داخلي لنشاطها البيداغوجي وأدائها الإداري إسنادا إلى آراء عينة من الأساتذة والعمال والطلبة الفاعلين في الرد عن الاستبيان الخاص بكل فئة منهم. ستمكن هذه العملية الوصاية من التعرف على مدى توفر وتطبيق مجالات التقييم الذاتي ومعايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي والتعرف كذلك على جودة الخدمات التعليمية وعلى أداء الإداري والتنظيمي للمؤسسات الجامعية ودرجة احترام مقاييس الجودة.

يأتي في هذا السياق مشروع تقويم البرامج الأكاديمية في الجامعة والذي يهدف إلى تحقيق الأمور التالية:

1. مدى انسجام البرامج مع رسالة الجامعة وأهدافها ومدى مواءمتها لاحتياجات سوق العمل.
2. نجاح البرامج في إعداد خريجين بكفاءة علمية عالية من خلال تزويدهم بالمعارف العلمية والمهارات التخصصية التي تمكنهم من ممارسة عملهم المهني بفاعلية وتنمية شخصياتهم وإعدادهم للتعلم مدى الحياة.
3. مواكبة البرامج لأفضل الممارسات التربوية الراهنة فيما يتعلق بنوعية التعليم والتعلم في التعليم العالي، وتلبي معايير الجودة مقارنة بالجامعات الأخرى على المستوى الإقليمي والعالمي.
4. حداثة محتوى مناهج البرامج وتكاملها، فضلا عن توازنها من حيث تلبيتها لمتطلبات الجامعة، ومدى مواكبتها للتطورات في العلوم والتكنولوجيا واحتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي في جميع التخصصات المهنية.
5. نوعية الخيارات الوظيفية وفرص العمل التي توفرها البرامج للخريجين.
6. توفير الموارد البشرية والمادية التي تساعد في تحقيق جودة عالية للبرامج؛ وإلى أي مدى يتم استغلالها في تطوير النوعية الأكاديمية لهذه البرامج وضمان جودتها.
7. مدى كفاءة البرامج؛ من حيث توفر المصادر واستخدامها بكفاءة، (الكلفة المالية للبرامج، جدوى البرامج واستمرارها).
8. تطبيق نظام الجودة الشاملة يمنح المؤسسة المزيد من الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي.
9. إشراك الأساتذة في التطوير والتحسين المستمر للبرامج التعليمية للحفاظ على ضمان الجودة وزيادة القدرة التنافسية للجامعة في برامجها الأكاديمية ومشاريعها البحثية.

10. تعزيز الشراكة والتعاون مع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين في وضع برامج التكوين والبحث العلمي والمساهمة في التأطير البيداغوجي والإشراف.

11. محاولة التوصل إلى نتائج واقتراحات تساعد متخذي القرار على إيجاد الآليات المناسبة لتطبيق نظام ضمان الجودة بنجاح في مؤسسة التعليم العالي وتجاوز مختلف معوقات تطبيقه.

انطلاقاً من المفهوم العام للتقويم، فإنه لابد للجامعة في أية مرحلة من مراحلها كنظام تكويني أن تقف خلال مسيرتها وقفات تقويمية ناقدة مستمرة بغية دراسة وضعيتها الراهنة، وعلاقتها بالفترة السابقة، ومن ثم رسم تصورات الاستشراف المستقبلي لهذه المسيرة. ويقتضي ذلك تقويم المتغيرات الفاعلة، وتشخيص السلبيات أو العثرات التي رافقت المسيرة وسبل التغلب عليها وتجاوزها من ناحية، والايجابيات وسبل الحفاظ عليها وتعزيزها ودفعها نحو الأفضل من ناحية أخرى، والمستجدات العملية والتربوية والاجتماعية التي يمكن الاستفادة منها في التطوير المستقبلي المنشود من ناحية أخرى.

الخلاصة

إن ترسيخ ثقافة ضمان الجودة وتعزيزها في مؤسسات التعليم العالي تمر بنشرها بين أوساط الأسرة الجامعية لتبني مفاهيم إدارة الجودة الشاملة عبر تنظيم ورش العمل، وبرامج التدريب التي تساهم في نشر وتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بضمان الجودة وتكريسها في الحياة الجامعية، وتشجيع البحث العلمي الذي يخدم مساعي التطوير في قطاعي التعليم والتدريب ومؤسساتهما. إن التعرف على عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وترتيبها حسب أهميتها يقود إلى تعزيز قدرات التكوين العالية مع التغلب على المعوقات التي تحول دون رفع من

مستوى الجودة في مؤسسات التعليم العالي. إن تبادل التجارب والخبرات العالمية والاستفادة منها تساهم في بناء تقاليد في مجال ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي.

الهوامش

- 1- تقرير يونسكو لعام 2030.
- 2- تتفق التعريفات على أن التكوين التربوي، باعتباره مجموعة من النشاطات وأفعال بيداغوجية، يسعى إلى بناء الإنسان حسب مقتضيات وأهداف محددة ، غايته الرفع من قدراته الفكرية والمهنية وبالتالي إحداث تغييرات فيه وصقل خبراته وتجربته بهدف ممارسة وظيفة أو مهنة جديدة. أنظر إلى تعريف كل من الأمم المتحدة و المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم العربية للتربية والثقافة.
- 3-Bruno Bourassa, Fernand Serre et Denis Ross *Apprendre de son expérience*, 1999 Presses de l'Université du Québec, p.2
- 4- Bruno Bourassa, Fernand et Serre Denis Ross, Idem, Québec , 1999 , p1.
- Nabil BOUZID- Pr. Zineddine BERROUCHE : Assurance qualité dans l'enseignement
- 5- supérieur. Support de cours de session de la formation des RAQ. Sétif, 21-22-23 Octobre 2012. MESRS- CIAQES Module II.
- 6- أدخل مفهوم هندسة التكوين على قطاع التربية والتكوين والتعليم العالي في بداية الثمانينات من القرن العشرين، وعرف هذا المفهوم رواجاً كبيراً في عالم البناء والأشغال العمومية والصناعة، أنظر إلى Christophe PARMENTIER, *L'ingénierie de formation*, Eurolle Editions d'organisation, p. 2
- 7-<https://media-arabia.com> (01/12/2017)
- 8- Prof. Farès BOUBAKOUR
- 4ème session de formation des responsables d'assurance qualité des établissements d'enseignement supérieur (MESRS).
- 9- لهذا الغرض تأسست اللجنة الوطنية "CIAQES" وفقاً للمرسوم رقم: 167 المؤرخ في: 31 ماي 2010م. وهي هيئة تتبع مباشرة للأمانة العامة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تشرف على إدارة الجودة في قطاع التعليم العالي ووضع الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء في مؤسسات التعليم العالي، ودعم ومراقبتها لتنفيذ إجراءات ضمان تحقيق الجودة ونشر ثقافة ضمان الجودة في أوساط الأسرة الجامعية.
- 10- C. Parmentier , op cit, p.10
- 11- أنظر إلى أهمية التقرير حول " ضمان الجودة في التعليم العالي "

Nabil BOUZID- Pr. Zineddine BERROUCHE : Assurance qualité dans l'enseignement supérieur. Support de cours de session de la formation des RAQ. Sétif, 21-22-23 Octobre 2012. MESRS- CIAQES Module II.

12- القرار الوزاري رقم 75 الصادر بتاريخ 26 مارس 2012 المتضمن إنشاء، تكوين، تنظيم وسير اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان.

13- أنظر إلى محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية 22 و23 ماي 2017.

14- إن متابعة مصير خريجي الجامعة لمعرفة مدى استيعابهم من طرف سوق العمل هو مؤشر نوعي يدل على نجاعة التكوين العالي، وعلى هذا الأساس، يجب التفكير في إنشاء مصلحة خارجية تشرف على هذا النشاط.